اثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين (دراسة حالة سوق عمان المالي)

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع
لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزرقاء الخاصة

د. خليل الرفاعي — **جامعة البلقاء التطبيقية**
د.نضال الرمحي — **جامعة الزرقاء الخاصة**
د.محمود جلال — **جامعة الزرقاء الخاصة**

2009

مقدمة:

أصبح الكمبيوتر حجر أساس في ثقافة المجتمعات وفي شتى مجالات الحياة، ويعتبر أداة من أدوات المعرفة، وبما أن العصر الحالي هو عصر المعلومات وأنظمتها والبحث عن أفضل استخداماتها بأقل تكلفة ووقت، ولهذا زادت أهمية المعلومات في العصر الحديث نتيجة التطور التكنولوجي والذي واكبه تطور الحواسيب. مما أدى ذلك إلى توفر الوقت والجهد وسرعة نقل البيانات والمعلومات إلى مستخدميها.

إن استخدامات الحواسيب متعددة، منها تخزين ومعالجة المعلومات والتي تعتبر عنصراً هامً من عناصر اتخاذ القرارات، وأخص بالذكر في هذا المجال الذي نحن بصدد دراسته هي المعلومات المحاسبية، والتي هي من أهم المعلومات التي يسعى المستخدم لحصول عليها لاتخاذ قراره السليم، ولهذا يجب أن تصف هذه المعلومات المحاسبية بعدة خصائص رئيسية مثل الملائمة، وإمكانية الاعتماد عليها، والثبات وقابليتها للمقارنة حتى تصبح هذه المعلومات مفيدة وكاملة من جميع جوانبها لقرارات رشيدة.

ولقد ازدادت في السنوات الأخيرة قدرة نظام المعلومات المحاسبية على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المعلومات عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وخاصة الأسهم، وذلك نتيجة لتحسن وسائل القياس وتشغيل وتحليل المعلومات باستخدام أنظمة الكمبيوتر المتطورة، حيث أدى ذلك إلى خلق وإتاحة العديد من النماذج المختلفة والمتعلقة بالتنبؤ بأسعار الأوراق المالية. كما أصبح من الضروري انتقاء المعلومات المحاسبية والنماذج التي تتلاءم مع البيئة محل الاهتمام[1].

ولذلك لا بد للشركات والمؤسسات بمختلف مجالاتها سواء أكانت صناعية، أو خدمية، أو إنتاجية وغيرها من استخدام الأنظمة المحوسبة لتوفير المعلومات الملائمة والمناسبة وتوصيلها في وقتها لمناسب لمستخدميها من المستويات الإدارية لشركة أو المساهمين فيها.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين، من خلال معرفة ماهية نوعية المعلومات المحاسبية التي يسعى المستثمر للحصول عليها وأهميتها في اتخاذ قراره الاستثماري، لأن عدم استخدام الحاسوب الآلي في تخزين ومعالجة العمليات المحاسبية قد يؤدي إلى انتشار المشاكل المتعلقة بالأخطاء البشرية وعدم استغلال الوقت بالشكل المناسب، وبالتالي العمل على إمكانية المساهمة في حل المشاكل التي قد يعانون منها المستثمرين من خلال معرفة وتحديد أهم الخصائص للمعلومات المحاسبية التي قد تؤثر في قراراتهم الاستثمارية.

---

[1] الراشد، وائل إبراهيم، "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية"، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، جامعة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، مايو، 1999، ص 28.

الخلفية النظرية:

مع التطور التكنولوجي، تطورت المحاسبة في جميع مجالاتها حين ظهرت بعض الأمور والبنود المحاسبية التي تحتاج إلى سرعة في عمليات تخزينها وتحليلها واتخاذ القرارات مثل عمليات البيع عن طريق الإنترنت واستخدام النظام المحاسبي في تسجيل القيود اليومية وترحيلها وفي عملية الجرد وغيرها من العمليات، وبالتالي فإن عدم توفر أو استخدام الحاسوب في معالجة العمليات المحاسبية قد يؤدي إلى ظهور مشاكل تتعلق بالأخطاء وعدم الموثوقية وعدم ثبات المعلومات المحاسبية وملاءمتها وقابليتها للمقارنة لاتخاذ القرارات المختلفة

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على نوعية المعلومات المحاسبية التي يسعى المستثمرون في سوق عمان المالية للحصول عليه وذلك لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
2- تحديد أهم خصائص المعلومات المحاسبية التي قد تحقق القرار الاستثماري السليم لمستثمر.
3- بيان مدى درجة تحقق نظام معلومات محاسبي من حيث الملامة والموثوقية في معالجة البيانات المالية، وتحويلها إلى معلومات محاسبية.
4- بيان ثبات المعلومات المحاسبية ومدى قابليتها لمقارنة في مساعدة المستثمرين في رسم التنبؤات المستقبلية.

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في خصائص المعلومات المحاسبية ومدى تأثرها باستخدام الحاسوب من وجهة نظر المستثمرين في سوق عمان المالية، حيث أن خصائص المعلومات المحاسبية المحوسبة لها أهمية من ناحيتين هما:

الناحية المعرفية: لا تزال الأبحاث حول نوعية المعلومات المحاسبية الذي يوفرها النظام المحاسبي للمستثمرين، ومدى توفر هذه الأنظمة تحتاج إلى المزيد من المعرفة والتنوع والفهم ولهذا تهتم هذه الدراسة بسد جزء من هذه الثغرات وإعطاء نظرة عامة تحدد نوعية المعلومات المحاسبية اللازم توفها.

الناحية العلمية: تحدد جدوى توفر نظام محاسبي مستند على الحاسوب مما يوفر المعلومات المحاسبية ذات خصائص متعددة تساعد المسؤولين في إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية ومن ثم مساعدة المستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري السليم.

وقد اشار (الكعبي، 2004)[1] إلى أن هناك دور إيجابي للمعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، إضافة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين كل من البنوك التجارية الوطنية وغير الوطنية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في القيام بالوظائف سابقة الذكر. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بدقة وتوقيت وصول المعلومات إلى مستخدميها لما لذلك من انعكاسات على أدائهم في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك ضرورة وضع نظم محاسبية تكفل توفير المعلومات التي تسم بالواقعية والموثوقية عن الأوراق المالية ومخاطرها ومؤشرات التقيد فيها.

كما اشار (القشي، 2003)[2] إلى أن التجارة الالكترونية كتقنية متطورة جداً أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، كما أنها تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها وبالتالي ساهمت بشكل غير مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتها مهنتي المحاسبة والتدقيق وهما: آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الالكترونية وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الالكترونية، وضرورة التأهيل بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الالكترونية، ويمكن حل كثير من المشاكل المرافقة لتجارة الالكترونية بشكل عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص من خلال توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الالكتروني على شبكة الإنترنت.

كما اشارت (القطناني، 2002)[3] إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية معنوية بين مقومات النظام المحاسبي ومستوى جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها، كما أظهرت الدراسة وجود أثر وعلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية لاستخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن في مجالات التخطيط

---

[1] الكعبي، عبدالله محمد سالم "مدى دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة اليرموك، 2004.

[2] القشي، ظاهر شاهر يوسف، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأردن دامعة عمان العربية لدراسات العليا، 2003.

[3] القطناني، خالد محمود حسن، "أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة آل البيت، 2002.

والرقابة واتخاذ القرارات مما أدى إلى رفض الفرضيات العدمية لدراسة وقبول الفرضيات البديلة.

كما اشار (بامزاحم، 2003)[1] إلى ضرورة إلزام الشركات المساهمة العامة الأردنية التي لها نشاط يضر بالبيئة مثل شركات صناعة الكيماويات والورق والإسمنت وتكرير البترول أن تفصح عن مدى حفاظها على البيئة من عدمه، ومدى كفاءتها في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي البيئي، وعلى هيئة الأوراق المالية أن تنشر قائمة بالشركات التي طرحت أسهمها لتداول في البورصة حتى يتسنى للمتعاملين في سوق الأوراق المالية خاصة المستثمرين المحتملين تحديد مدى ملائمة وكفاءة المعلومات التي يوفرها إفصاح هذه الشركات عن مدى كفاءتها في الحفاظ على البيئة ومحاربة أي تجاوز لمعدلات التلوث المسموح به، وعلى الشركات البدء في تدريب كوادرها المالية من المحاسبين على أهداف وقواعد وإجراءات شكل محتوى الإفصاح المحاسبي الاجتماعي البيئي ووضع معايير لمحاسبة الاجتماعية والبيئية بمساعدة أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية. وتدريب وتثقيف المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وترشيد استفادة متخذ قرار الاستثمار من محتوى الإفصاح المحاسبي الاجتماعي البيئي.

كما اشار (المعايطة، 2002)[2] إلى أن البيانات المالية والمعلومات المحاسبية تستخدم من قبل إدارات الجامعات الحكومية الأردنية وبدرجة عالية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات، باستثناء بعض العقبات التي تعيق عملية استخدام البيانات المالية والمعلومات المحاسبية بشكل أمثل، ومثال ذلك، تحديد الرسوم الجامعية وعدم معرفة المخصصات الحكومية السنوية للجامعات، وأن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير "الجامعة" في درجة استخدام البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في مجال المشاكل المالية، بينما لم يظهر التحليل الإحصائي أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الأخرى. وخلصت الدراسة إلى الحاجة لإعادة النظر في القوانين والأنظمة المعمول بها حالياً في الجامعات، لإعطاء مزيداً من الاستقلالية في إدارة شؤونها. والحاجة إلى تطبيق أنظمة المحاسبة الملائمة والفعالة في الجامعات الحكومية الأردنية، والدعوة إلى استخدام الحاسوب بشكل أوسع وأشمل في العمليات المالية. والحاجة إلى تدريب الأفراد العاملين في الوظائف الإدارية في الجامعات الحكومية،

---

[1] بامزاحم، فائز محمد شيخ، "أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة آل البيت، 2003.

[2] المعايطة، سليمان خالد، "دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في التخطيط واتخاذ القرارات". دراسة ميدانية تحليلية لواقع الجامعات الأردنية الحكومية، الفترة من 1995 – 1999، رسالة دكتوراة غير منشورة، السودان، جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2002.

وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط واتخاذ القرارات باستخدام البيانات المالية والمعلومات المحاسبية.

ويرى (الراشد، 1999)[1] أن اهتمام المستثمرين بالقيمة السوقية للسهم، والعائد المتوقع على السهم في المستقبل والجودة، بينما يهتم المحللون الماليون بالعائد على السهم في الماضي وذلك عند اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية. واهتمام المستثمرين بالنسبة لمعلومات غير المحاسبية بالتنبؤات التي تعدها الشركة على الأرباح واتجاهات أسهمها في المستقبل، وثبات واستقرار نشاط الشركة وسمعة الشركة في السوق. وعلى عدم وجود اختلاف في وجهات النظر بين المستثمرين والمحللين حول عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة، وضرورة أن تفصح الشركات عن تنبؤات الأرباح. أخذ كل من أهمية ربح أو خسارة السهم كعامل مؤثر على القيمة السوقية للسهم ومضاعف السعر إلى القيمة السوقية للسهم لأنه مؤشراً هاماً ومؤثراً على القيمة السوقية للسهم خلال فترتي التحليل عند بيع أو شراء الأوراق المالية في سوق الكويت للأوراق المالية.

اما (الحارث، 1993)[2] فأشار إلى أن الإدارة العليا (متخذي القرارات) تستخدم المعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير والقوائم المالية في اتخاذها للقرارات الإدارية المتعلقة بوظيفة التخطيط، فقد بلغت نسبة الاستخدام 80%. وأن الإدارة العليا (متخذي القرار) تستخدم المعلومات المحاسبية المستمدة من الخطط الموضوعة واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفة الرقابة لحد من هذه الانحرافات، فقد بلغت نسبة الاستخدام 85%. ومن نتائج التحليل الإحصائي تبين أن هنالك استخداماً عالياً لمعلومات المحاسبية من قبل الإدارة العليا في الشركات المساهمة العامة في اتخاذها القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة، فقد بلغت نسبة الاستخدام للوظيفتين أعلاه 83%، وهذا يؤكد أهمية البيانات والمعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير والقوائم المالية للإدارة العليا.

كثيراً ما نجد من التعاريف التي تصف وتوضح مفهوم الحاسوب ولكن كلها تصب في إناء واحد، ويرى البعض أن الحاسوب[3] هو مجموعة من الأجهزة الإلكترونية والميكانيكية التي لا تنجز عملاً بدون البرامج.

ويرى البعض الآخر بأن جهاز الكمبيوتر[4]: هو تكافل مجموعة من القطع الإلكترونية (Hardware) بعضها مع بعضها الآخر. حيث تختص كل قطعة إلكترونية بوظيفة معيّنة تقوم

---

(1) الراشد، وائل إبراهيم، مصدر سابق، 27-64.

(2) عبدالرزاق، حارث حسن، "مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة: دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن، الجامعة الأردنية، 1993م.

(3) مريم عبد الله، 2005، "الشامل في الحاسوب، الطبعة الأولى، وزارة التربية والتعليم، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص5-11.

(4) النجار، إياد عبد الفتاح، 2001، الجامع في الكمبيوتر، الطبعة الأولى، إربد، الأردن، شركة النجار للكمبيوتر والإلكترونيات، ص10-22.

بها، ليتم بالمحصّلة أداء العمليات التي ينفذها المستعمل على جهاز الكمبيوتر بشكل متكامل. وتدار هذه الأجزاء كوحدة واحدة عن طريق البرمجيات (Software) لإتمام هذه العمليات بشكل صحيح ودقيق وسريع.

تعريف البيانات والمعلومات المحاسبية Data and information:

يعد مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل سواء في الاستخدام اليومي في الحياة العادية أو الأدبيات المختصة. إذ أن هناك عدم وضوح في التمييز بين البيانات (Data) والمعلومات (Information)، حيث أنه يمكن تعريف البيانات بأنها "عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج[1].

كما يمكن تعريف البيانات على أنها "المادة الخام في نظام المعلومات، وهي تعبير عن الحقائق الأولية أو الإشارات التي يتم تلقيها وتسجيلها عن الأحداث موضوع الاهتمام، وهذه البيانات تمثل المادة الخام التي يتم إدخالها في نظام المعلومات لمعالجتها بغرض إنتاج المعلومات، فهي تمثل مدخلات نظام المعلومات"[2].

أما المعلومات يمكن تعريفها على أنها "مجموعة البيانات التي جُمعت وأعدّت بطريقة ما جعلتها صالحة للاستخدام بالنسبة لمُستقبلها أو مُستخدمها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة"[3]، كما يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكّنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات"[4].

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي. كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة. وترتيباً لما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية[5].

---

[1] د. قاسم، عبد الرزاق محمد، مصدر سابق، ص12-30.
[2] المعايطة، سليمان خالد، مصدر سابق، ص29.
[3] الكعبي، عبد الله محمد سالم، مصدر سابق، ص8.
[4] د. قاسم، عبد الرزاق محمد، مصدر سابق، ص13.
[5] د. جربوع، يوسف محمود، 2004، نظرية المحاسبة، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص71.

أشار FASB إلى أن الملائمة والمصداقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار. وأن "الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة والمصداقية. مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منها"[1].

يشمل مستخدمي البيانات المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين، والموظفين، المقرضين والموردين، والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، يستخدم هؤلاء البيانات المالية لتلبية بعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات، وتشمل هذه الاحتياجات ما يلي[2]:

أ- **المستثمرون:** إن مقدمي رأس المال المضارب ومستشاريهم مهتمون بالمخاطر اللازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، إنهم يحتاجون المعلومات لتساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء، أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

ب- **الموظفون:** الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم. كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم، ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.

ج- **المقرضون:** المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

د- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:** الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق. الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمشروع على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المشروع كعميل رئيسي لهم.

ه- **العملاء:** العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الآجل معها أو اعتماد عليها.

و- **الحكومات ووكالاتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المشاريع كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية، وكأسس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

---

[1] كيسو، دونالد وجيري ويجاجنت، تعريب، د. أحمد حامد، المحاسبة المتوسطة، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003-2005، ص69.

[2] المعايير المحاسبية الدولية، مصدر سابق، ص45-55.

ز- **الجمهور:** تؤثر المشاريع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال، قد تقدم المشاريع مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين. ويمكن للبيانات المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المشروع وتنوع مدى نشاطاته.

يتمثل دور المعلومات في التقليل من حالة عدم اليقين عند المستفيد، وبالتالي يفترض أن تجعله قادراً على اتخاذ قرار أقل ضرراً أو أكثر نفعاً، أي أنها سوف تؤدي إلى زيادة الأرباح أو تقليل الخسائر الناجمة عن عملية اتخاذ القرار. يوجد في أدبيات نظرية القرارات طريقة لقياس منفعة المعلومات تتمثل بالزيادة في الربح المتوقع.

والمقصود بالربح هنا هو الفائدة (المنفعة) الناجمة عن القرار نتيجة توفر المعلومات، والزيادة الإضافية في الربح تمثل قيمة المعلومات التي أنتجت هذه الزيادة، وتقاس عادةً الأرباح (أو المنافع) الناتجة عن القرار بوحدات نقدية.

بالنسبة للقياس الكمي لقيمة المعلومات، يتم التمييز بين حالة التأكد التام وحالة عدم التأكد، ففي حالة التأكد التام أي عند توفر معلومات تامة، فتقاس قيمة المعلومات من خلال المقارنة بين منفعة المعلومات وتكاليف الحصول على تلك المعلومات، وذلك لأن المعلومات التامة تسمح بأن يتم اتخاذ القرار الأمثل في كل مرة تنشأ فيها حاجة لاتخاذ القرار.

أما في حالة عدم التأكد التام، أي عدم توفر معلومات تامة، فإن دور المعلومات هو التقليل من حالة عدم التأكد، وبالتالي يجب أخذ درجة المخاطرة بعين الاعتبار عند حساب قيمة المعلومات، وتتمثل درجة المخاطرة بالمنافع الناجمة عن البديل مضروباً باحتمال تحقق هذا البديل[1].

تعريف النظام ونظام المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي:

النظام System: يعرف النظام على أنه مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وإنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم. والتي تحتوي على ثلاثة أجزاء متفاعلة رئيسية هي (المدخلات، المعالجة، المخرجات). وتم إضافة مكونين حتى يمكن جعل النظم مفيدة أكثر وهي (التغذية العكسية، والسيطرة) والتي تقوم السيطرة بمراقبة وتقييم التغذية العكسية لتحديد فيما إذا كان النظام يتحرك لتحقيق هدفه[2].

---

[1] د. قاسم، عبد الرزاق محمد، مرجع سابق، ص28-29.

[2] الدكتور الصباغ، عماد، مفاهيم حديثة في أنظمة المعلومات الحاسوبية، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص10-11.

عرَّف الكاتبان مردوك وروز نظام المعلومات على أنه عبارة عن نظام يدار من قبل البشر والتجهيزات والإجراءات والوثائق والاتصالات التي تجمع وتلخص وتعالج وتخزن البيانات لاستخدامها في التخطيط والموازنة والحسابات والسيطرة والعمليات الأخرى[1].

تعد نظم المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعمليات اتخاذ القرار الإداري الرشيد، ويعرف نظام المعلومات بأنه "مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم"[2].

وكذلك من المتعارف عليه أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي:

(1) **المدخلات Inputs:** وهي عبارة عن الأحداث والأنشطة أو البيانات التي تم إدخالها إلى النظام لغايات المعالجة.

(2) **المعالجة Processing:** هي عبارة عن العمليات الحسابية من جمع وطرح وقسمة...الخ، والتي تجري على البيانات المدخلة لغاية إعدادها للمرحلة الثالثة من النظام.

(3) **المخرجات Out puts:** وهي عبارة عن المعلومات، والنتائج التي تم التوصل لها بعد المعالجة التي تمت على البيانات.

التعريف بالنظام المحاسبي:

لقد تم تطوير النظام المحاسبي Easy soft بأسلوب سهل وبسيط للاستفادة القصوى من استخدام أجهزة الكمبيوتر في الأعمال المالية والمحاسبية، ويعتبر النظام المحاسبي من الأنظمة المتميزة القادرة على تلبية كافة احتياجات الشركات والمؤسسات والأفراد من الأعمال المالية والمحاسبية، والنظام يعمل باللغتين العربية والإنجليزية في بيئة نظام التشغيل (windows)، ويمكن تحديد واجهة التطبيق التي يرغب بها المستخدم من خلال خيار مستقل في الشاشات. ويضم النظام المحاسبي مجموعة من الأنظمة الفرعية والتي تعمل فيما بينها بنسق وتكامل تام وهذه الأنظمة مثل: نظام المحاسبة، ونظام المستودعات، ونظام المبيعات والعملاء "نظام الذمم المدينة"، ونظام المشتريات والموردون "الذمم الدائنة". ويعالج هذا النظام

---

[1] الدكتور السالمي، علاء عبد الرزاق، والدكتور رياض حامد الدباغ، تقنيات المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص23.

[2] د. قاسم، عبد الرزاق محمد، مصدر سابق، ص14-15.

السندات المحاسبية المختلفة بأنواعها، القيد والقبض والصرف النقدي وبالشيكات ويعالج سندات المستودعات من إدخالات وإخراج وشطب...الخ[1].

يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية[2].

إن نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله، وهذه العناصر نجملها فيما يلي[3]:

(1) المستندات والأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية.

(2) قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية.

(3) البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة.

(4) الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة.

(5) الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي.

(6) الوسائل الإلكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توافرت تجعله نظاماً معلوماتياً حيوياً في المنشأة المتواجدة فيها، بحيث يكون مؤدياً لوظيفته التي طور لأجلها في هذه المنشأة.

الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون فاعلاً وكفؤاً هي:

(1) يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

(2) أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بدائل من البدائل المتوفرة للإدارة.

(3) أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

---

[1] نمر، محمد، تطبيقات الحاسوب في المحاسبة، مجموعة المجرّة الدولية، 2001، ص ص 12-13.

[2] د. جمعة، وآخرون، مصدر سابق، ص 14.

[3] الحفناوي، محمد يوسف، مصدر سابق، ص 44.

(4) أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة ليساعدها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

(5) أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

(6) أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.

وظائف نظام المعلومات المحاسبية:

لنظام المعلومات المحاسبي عدة وظائف من أهمها[1]:

(1) تجميع البيانات (Data Collection): تتحقق وظيفة تجميع البيانات من خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها. وقد تكون تلك البيانات من خارج أو من داخل الوحدة الاقتصادية أو ناتجة عن تغذية عكسية.

(2) تشغيل البيانات (Data Processing): تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف، والنسخ، والترتيب، والفهرسة، والدمج والتلخيص والمقارنة.

(3) إدارة البيانات (Data Management): وتشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها، وحفظها، وتحديثها، وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها.

(4) رقابة البيانات (Data Control): وتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها. وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمات السر Password.

(5) توفير المعلومات (Information generation): تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي، وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير

[1] الحفناوي، محمد يوسف، مصدر سابق، ص ص 47-48.

توصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات.

يشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ والأساليب، التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المنشأة بصورة تمكِّن من تحقيق الأهداف الإدارية. فمن خلال هذا النظام يتم تحويل العملات الاقتصادية المثبتة في مستندات سواء داخلية أو خارجية في صورة قيم، ثم قيدها في السجلات والدفاتر والكشوف التحليلية في ضوء قواعد وأصول محددة، بهدف التوصل إلى معلومات على شكل تقارير محاسبية عن فترات متعاقبة لاستخدامها في أغراض مختلفة كالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ويتيح نظام المعلومات، التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المنشأة وبين أقسامها، ويلي حاجة الإدارة للمعلومات عن إنجاز الأعمال اليومية، وفي اتخاذها للقرارات التشغيلية قصيرة الأمد، والتخطيط طويل الأمد. كما يوفر المعلومات للإدارة على شكل تقارير تنبؤات شهرية عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية.

تقوم المنشأة بتصميم نظام رقابة عام لضمان أن نظامها المحوسب مستقر ويدار بشكل جيد، ولتحقيق ذلك يتم إتباع عدد من إجراءات الرقابة العامة ولعل أهمها[1]:

1. تطوير خطة أمنية.
2. فصل المهام داخل المنظمة.
3. إجراءات الرقابة على تطوير مشروع النظام.
4. إجراءات الرقابة للوصول المادي.
5. إجراءات الرقابة للوصول المنطقي.
6. إجراءات الرقابة على تخزين البيانات.
7. الرقابة على نقل البيانات.
8. معايير التوثيق لضمان توثيق سليم وواضح لنظام المعلومات المحاسبي والتي يمكن أن تستخدم كمرجع في تدريب مستخدمي وصيانة نظام المعلومات المحاسبي.
9. تخفيض وقت أعطال النظام.
10. خطط التعافي من الكوارث.

أهمية استخدام الحاسوب في إدارة نظم المعلومات المحاسبية[2]:

---

[1] أبو خضرة، حسام عبد الله، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العبدلي، عمارة جوهرة القدس، 2003، ص 168.

[2] عبد الرزاق، حارث حسن، مرجع سابق، ص ص 33-34.

إن انتشار استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال، والرقابة على تنفيذ هذه الخطط وصولاً لتحقيق أهداف المنشأة، جعل من هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت الإدارة في اختصار الوقت والجهد والتكاليف عن طريق حفظ المعلومات المحاسبية وخزنها للاستفادة منها وقت الحاجة واستدعائها عند اتخاذ قرار يتعلق بالأعمال والأنشطة الإنتاجية في المنشأة.

1. إن مقومات النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات لن تختلف عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي، بمعنى أنه في كل الأحوال لا بد من وجود مجموعة مستندية، ومجموعة دفترية ودليل محاسبي، وقوائم مالية وتقارير أخرى، مع ذلك فإن استخدام الحاسب الإلكتروني يؤثر على شكل كل مقوّم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى.

إن برمجة نظم المعلومات المحاسبية أدت إلى تغيير في الأنشطة حيث يمكن تجميع البيانات باستخدام وسائل خاصة. حيث قد يتم إلغاء المستند الورقي الضروري وفي الغالب يتم برمجة كل الحاسبات أوتوماتيكياً، أما الخدمات فتزداد في معظم الحالات، هذا بالإضافة إلى وجود المخرجات التي تتيح عند الحاجة. كما يمكن توزيع المخرجات إلى أشخاص عن طريق شبكة المعلومات المحلية والمترابطة من خلال عدة أجهزة حواسب صغير مترابطة[1]، كما يجب أن تكون تكنولوجيا المعلومات متوافقة ومتناسقة مع مكونات نظام المعلومات المحاسبية، وتؤتمت العمليات التشغيلية فيها. وعند اختيار المكونات المادية والبرمجية اللازمة لأنظمة المحاسبة، يجب عند تحليل التكلفة والنفقة تكون تكلفة معدات وبرمجيات النظام المحاسبي أقل من المنفعة عند استخدام النظام، وكذلك يجب على أعضاء الرقابة والتدقيق لنظام المعلومات المحاسبي أن يكونوا على إطلاع ومعرفة بأنظمة المعلومات المحاسبي والبرمجيات الداعمة والمعدات المستخدمة لأن عملية التدقيق ستتم باستخدام الحاسوب، وأن يكون فريق التدقيق على إطلاع على أسس الأتمتة والرقابة الأوتوماتيكية، وأيضاً له أثر على عمل المحاسبين في المستقبل يتلخص في أساليب عمل المحاسبين وأساليب تسجيل البيانات والأنظمة الجديدة، والشبكات، وأساليب التدقيق التي يستخدمونها في المستقبل والمنظور[2].

مفهوم الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه "التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية

[1] د. القباني، ثناء علي، مصدر سابق، ص ص 102-103.
[2] د. مشهور، أحمد شاهر، مصدر سابق، ص 85.

للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة –بسبب التضخم– مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة[1].

أما الاستثمار الرأسمالي فيعرف على أنه الاستثمارات التي يتوقع أن يوزع العائد منها على عدد من السنوات تزيد عن العام الواحد "الاستثمار سلسلة من المصروفات، تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة! وكلما كانت إيرادات أو عوائد الاستثمار أكبر من المصروفات المحققة من أجل إقامته كان الاستثمار ناجحاً ومفيداً للمشروع[2].

حظي موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، نظراً لما له من أثر فعال ومن علاقة وثيقة في زيادة الدخل القومي وفي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن أي زيادة في الاستثمار المستقل ومن خلال مضاعف الاستثمار والمعجل سوف تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل والإنتاج والاستخدام وانتقال الاقتصاد في حالة إلى حالة أفضل. والاهتمام بزيادة وتحسين إنتاجية رأس المال والعمل على تحسينها باستمرار ولتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل لرأس المال المتاحة بين الفرص الاستثمارية المتعددة.

ويمكن إجمال أهم أهداف عملية الاستثمار بما يلي:

أ. تحقيق عائد مناسب، حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.

ب. المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية: أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع.

ج. استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته، وهذا يعني أن المستثمر يسعى دائماً من وراء استثماره لأمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته باستمرار.

د. ضمان السيولة اللازمة: وهو توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية من أجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات غير المحوسبة التي قد تواجه العملية الإنتاجية.

السجل المركزي للأوراق المالية:

---

[1] الدكتور، العيساوي، كاظم جاسم، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

[2] الدكتور، العمار، روضان وليد، أساسيات في الإدارة المالية: مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1997، ص 117.

وهو نظام سجلات المساهمين الالكتروني الموجود لدى المركز ويهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات قرار بشكل موحد لمساهمي الشركات المساهمة العامة وأيضاً تسهل عملية الوصول إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بملكية الأوراق المالية من قبل المساهمين أو الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وكذلك تسهل إجراءات الشركات [1].

يتم في بورصة عمان يتم فيها افتتاح وتداول والسندات وإسناد القرض والصناديق الاستثمارية، وكذلك مرحلة التداول للسندات وإسناد القرض والصناديق الاستثمارية كما يتم فيها الافتتاح وتداول لشركات السوق الأول والثاني وأيضاً مرحلة لصفقات كافة الأسواق ويتم هذا ضمن مراحل وأوقات دوام البورصة من يوم الأحد لغاية يوم الخميس ومن الساعة 9:30 صباحاً ولغاية الساعة 12:30 ظهراً فقط. ومعنى السوق الأول هو ذلك الجزء من السوق الثانوي – ويتم من خلاله التعامل بالأوراق المالية وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها والذي ينم من خلاله التعامل بأوراق مالية تحكمها شروط إدراج خاصة أما لسوق الثاني هو ذلك الجزء من السوق الثانوي – ويتم من خلاله التعامل بالوراق المالية وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها، والذي يتم من خلاله التعامل بأوراق ماليه حكمها شروط إدراج خاصة[2].

تصنيف قطاعي ورقم قياسي جديدين للشركات المدرجة في البورصة اعتباراً من 1 تموز

قامت البورصة بعمل توزيع قطاعي جديد للشركات المدرجة في البورصة يتماشى مع المعايير العالمية في هذا المجال ويعطي صورة أوضح عن الشركات المدرجة تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراهم الاستثماري. كذلك قامت البورصة بتطوير رقم قياسي جديد مبني على الأسهم الحرة، (المتاحة للتداول) بحيث يعطي تمثيل أفضل لتحركات أسعار الأسهم في السوق ويخفف حدة تأثير الشركات ذات القيمة السوقية العالية، بحيث يخفض ثقلها وتأثيرها على الرقم القياسي. وتم وضع الشركات المدرجة في ثلاث قطاعات رئيسية وهي القطاع المالي ويضم البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية والعقارات وشركات الاستثمار، وقطاع الخدمات ويضم الشركات التي تعمل في مجال الخدمات الصحية والتعليم والطاقة والنقل والسياحة والاتصالات. وقطاع الصناعة ويضم الشركات التي تعمل في الصناعات الاستخراجية والتعدين والإنشائية والغذائية والمشروبات والدخان والملابس والجلود

---

[1] www.sdc.com.jo\arabic\images\stories\pdf\investors-guide-arabic.pdf

[2] بورصة عمان، النشرة الإحصائية الشهرية، دائرة الأبحاث والعلاقات الدولية، العدد 162، تموز 2006.

والخزف الكهربائية. وقد تم تقسيم القطاعات الرئيسية الثلاثة إلى (23) قطاع فرعي، بحيث تم وضع الشركات التي لها نفس النشاط التشغيلي في نفس المجموعة[1]. وتعني القيمة السوقية:

هي عدد الأسهم المكتتب بها لشركات مضروباً في آخر سعر إغلاق لسهم تلك الشركة[2].

منهجية الدراسة

أساليب جمع البيانات:

تم في هذه الدراسة الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات هما:

أ- المصادر الثانوية: وتمت من خلال إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية والمواقع المختلفة (الإنترنت) لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري للدراسة.

ب- المصادر الأولية: وقد تمثلت في إعداد استبانة التي تم تطويرها من قبل الباحث وقد تمثلت الاستبانة من مقدمة بسيطة بتعريف المجيبين بهذه الدراسة ومن جزئين، الجزء الأول: يحتوي على معلومات عامة عن المجيبين كالجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص العلمي والعمر في مجال المستثمرين. أما الجزء الثاني: والذي يتكون من ستة أقسام: القسم الأول يتكون (7 أسئلة) من أجل معرفة أثر استخدام الحاسوب على ملائمة المعلومات المحاسبية، وبالنسبة للقسم الثاني يتكون من (7 أسئلة) من أجل معرفة أثر استخدام الحاسوب على موثوقية المعلومات المحاسبية، ويتكون القسم الثالث من (6 أسئلة) من أجل معرفة أثر استخدام الحاسوب على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، أما القسم الرابع فإنه يتكون من (6 أسئلة) من أجل معرفة أثره على ثبات المعلومات المحاسبية، والقسم الخامس فيتكون من (3 أسئلة) لمعرفة الغرض من الاستثمار، وأخيراً القسم السادس فيتكون من (8 أسئلة) للتعرف على متغيرات الحاسوب.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين في سوق عمان المالي (بورصة عمان) وممن يحملون الثانوية العامة كحد أدنى فما فوق، والذين يستثمرون في بورصة عمان، حيث بلغ عددهم (750179)[*]، حيث أن المجتمع المتيسر (المتواجد) في سوق عمان المالي (بورصة عمان) أقل من عدد المستثمرين الكامل بكثير.

---

[1] بورصة عمان، أخبار البورصة، نشرة إخبارية إعلامية شهرية تصدر عن بورصة عمان، العدد 82، أيلول 2006، ص1.

[2] بورصة عمان، النشرة الإحصائية الشهرية، مصدر سابق.

[*] www.sdc.com.jo ورئيس قسم الدائرة الإدارية والمالية في هيئة الأوراق المالية – طارق الحجازي.

عينة الدراسة:

تم توزيع (140) استبانة على عينة عشوائية من المستثمرين المتواجدين في سوق عمان المالي وقد توزيعها، وكان على ثلاثة مراحل مختلفة فاسترجعت (112) استبانة، وتم استبعاد (2) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وكما تم استبعاد (119) استبانة لعدم تعبئتها من قبل المستثمر ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (190) استبانة، لتشكل ما نسبته 65% من مجتمع الدراسة وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1)

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

البيان	المستثمرين	
	العدد	النسبة
الموزع	140	%100
المسترد	91	%65
المستبعد	21	%15

أداة الدراسة:

قام الباحثون بتطوير استبانة وذلك بالرجوع للكتب المكتبية والأبحاث والدراسات العلمية، حيث جرى تطبيقها لمعرفة أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية في سوق عمان المالي من وجهة نظر المستثمرين، وتكونت من جزئين، يتضمن الجزء الأول العوامل الديمغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، العمر)، أما الجزء الثاني فيشتمل على (37 سؤال) لقياس فرضيات أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية والغرض من الاستثمار وهي الفرضية الأولى لمعرفة أثر الحاسوب على الملائمة (الأسئلة من 1–7) والفرضية الثانية أثر الحاسوب على الموثوقية (8–14) والفرضية الثالثة على قابلية المقارنة (الأسئلة من 15–20)، أما الفرضية الرابعة، الأثر على الثبات (الأسئلة من 21–26) وأخيراً الغرض من الاستثمار (الأسئلة من (27–29)). أما الأسئلة من (30–37) الأبعاد المستقلة للحاسوب، وكل فقرة متبوعة بمقياس تدريجي لتحديد إجابات الأفراد كالتالي:

- حيث أن (5) تعني أوافق بشدة.
- حيث أن (4) تعني أوافق.
- حيث أن (3) تعني محايد.

- حيث أن (2) تعني غير موافق.
- حيث أن (1) تعني غير موافق بشدة.

وتم وضع ثلاثة أسئلة لمعرفة الغرض من الاستثمار وإجابتها بنعم أو لا.

محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على المستثمرين المتواجدين فقط في سوق عمان المالي أثناء توزيع الاستبانات من ذكورٍ وإناث من حملة شهادة الثانوية العامة فما فوق.

نموذج الدراسة:

اشتمل نموذج الدراسة على متغيرات متسقلة وأبعاده ومتغيرات تابعة وهي خصائص المعلومات المحاسبية.

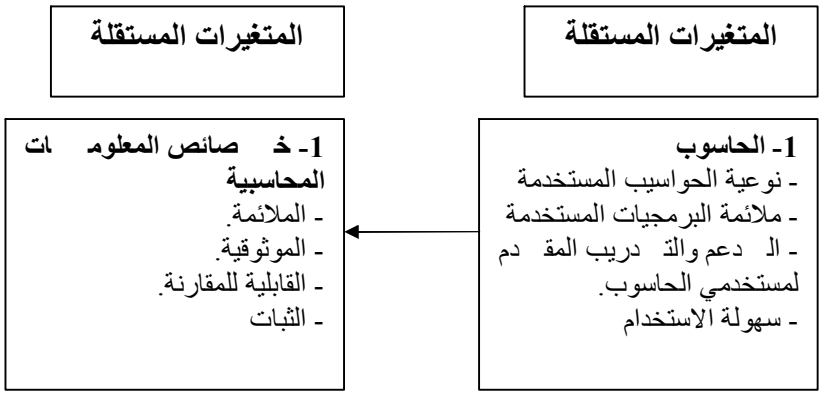

صدق أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على الدكتور طلال حمدون، عميد كلية العلوم الإدارية في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة، ولقد تم الأخذ بملحوظاتهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات، وإجراء التعديلات المطلوبة، بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها.

ثبات أداة الدراسة:

جرى استخراج معامل الثبات، طبقاً لكرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ولكل متغير بجميع أبعاده، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (2) الآتي:

جدول رقم (3)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

رقم الفقرة في الاستبانة	اسم المتغير والبعد	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
30-37	البعد المستقل (استخدام الحاسوب)	0.90
1-29	المتغير الكلي التابع (خصائص المعلومات المحاسبية)	0.92
1-37	الكلي للاستبانة (المتغيرات والأبعاد والفقرات)	0.93

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الأداة (0.93) وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة.

فرضيات الدراسة :

تمحور الدراسة الحالية حول الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على ملائمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على موثوقية (مصداقية) المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على ثبات المعلومات المحاسبية.

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الخامسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية.

المعالجة الإحصائية :

لاختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (spss12).

1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive statistic Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة بالنسب المئوية، والإجابة على أسئلة الدراسة وترتيب الأبعاد تنازلياً.
2- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار صلاحية نماذج الدراسة وتأثير المتغير المستقل وأبعاده على المتغير التابع وأبعاده.
3- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.
4- اختبار معامل الالتواء (Skew ness) وذلك للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distributions).

اختبار الفرضيات:

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات، تم إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي: فيما يتعلق بافتراض ضرورة عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة "Multicollinearity" قام الباحث بإجراء معامل تضخم التباين "Variance Inflation Factor- VIF"، واختبار التباين المسموح به "Tolerance" لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ويشير الجدول رقم (3) إلى أنه إذا كان معامل تضخم التباين (VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.05) فإنه يمكن القول أن هذا المتغير له ارتباط عالٍ من متغيرات مستقلة أخرى وبالتالي سيؤدي إلى حدوث مشكلة في تحليل الانحدار. وقد تم الاعتماد على هذه القاعدة لاختبار الارتباط "Multicollinearity" بين المتغيرات المستقلة. وكما يشير الجدول رقم () والذي يحتوي على المتغيرات المستقلة وقيمة معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح "Tolerance" لكل متغير، نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من (10) وتتراوح (2.69-0.41) ولذلك يمكن القول أنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (3)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغيرات	التباين المسموح به Tolerance	معامل تقييم التباين VIF	معامل الالتواء Skewness
نوعية الحواسيب المستخدمة	0.37	2.69	0.21
ملائمة البرمجيات المستخدمة	0.35	2.90	0.23
الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب	0.24	4.19	0.16
سهولة الاستخدام	0.41	2.47	0.46

ومن أجل التحقيق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) للمتغيرات، وكما يشير الجدول رقم (9) فإن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت أقل من (1) ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة. وسيتم التأكد من صلاحية النموذج لكل فرضية على حدا.

جدول رقم (4)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of Variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	المصدر	معامل التحديد R^2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
خصائص المعلومات المحاسبية	الانحدار	0.451	12.202	3.051	*17.69	0.000
	الخطأ		14.824	0.172		
ملائمة المعلومات المحاسبية	الانحدار	0.234	7.709	1.927	*6.57	0.000
	الخطأ		25.223	0.293		
موثوقية المعلومات المحاسبية	الانحدار	0.404	12.062	3.015	*14.57	0.000
	الخطأ		17.797	0.207		
ثبات المعلومات المحاسبية	الانحدار	0.490	13.771	3.443	*20.63	0.000
	الخطأ		14.351	0.167		
قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية	الانحدار	0.418	11.994	2.999	*15.42	0.000
	الخطأ		16.721	0.194		

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يوضح الجدول رقم (4) صلاحية نموذج اختبار فرضيات الدراسة، ونظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) ودرجات حرية (4، 86)، حيث أن أبعاد استخدام الحاسوب تفسر (45.1%) من التباين في المتغير التابع الكلي (خصائص المعلومات المحاسبية)، كما تُفسر أيضاً (23.4%) من التباين في بُعد (ملائمة المعلومات المحاسبية)، وتُفسر أيضاً (40.4%) من التباين في بُعد (موثوقية المعلومات المحاسبية)، وفسر أبعاد استخدام الحاسوب (49%) من التباين في بُعد (ثبات المعلومات المحاسبية)، وأخيراً فسرت أبعاد استخدام الحاسوب (41.8%) من التباين في بُعد (قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية)، وجميع ذلك يؤكد دور وأثر أبعاد استخدام الحاسوب في تفسير الأبعاد التابعة لخصائص المعلومات المحاسبية. وبناءً على ذلك نستطيع اختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية

استخدام الحاسوب	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
نوعية الحواسيب المستخدمة	0.264	0.055	0.403	*4.789	0.000
ملائمة البرمجيات المستخدمة	0.189	0.056	0.303	*3.370	0.001
الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب	0.123	0.064	0.172	**1.913	0.059
سهولة الاستخدام	0.065	0.056	0.094	**1.161	0.249

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

** غير دالة.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (5)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيم (t) المحوسبة والبالغة (4.789، 3.370) على التوالي، وفي مستوى دلالة (0.000، 0.001) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01).

وأشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، سهولة الاستخدام) ليس لها أثر في خصائص المعلومات المحاسبية، حيث كانت قيمة المحسوبة (1.193، 1.161) على التوالي، وفي مستوى دلالة (0.059، 0.249) على التوالي، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية جزئياً في (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة) في خصائص المعلومات المحاسبية. وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية (الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، سهولة الاستخدام) في خصائص المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على ملائمة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر استخدام الحاسوب على ملائمة المعلومات المحاسبية

استخدام الحاسوب	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
نوعية الحواسيب المستخدمة	0.205	0.072	0.283	*2.849	0.005
ملائمة البرمجيات المستخدمة	0.194	0.073	0.281	*2.657	0.009
الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب	0.047	0.084	0.060	**0.564	0.574
سهولة الاستخدام	0.032	0.07	0.042	**0.444	0.658

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

** غير دالة.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (12)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيم (t) المحوسبة والبالغة (2.849، 2.657) على التوالي، وفي مستوى دلالة (0.005، 0.009) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01).

وأشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، سهولة الاستخدام) ليس لها أثر في ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث كانت قيمة المحسوبة (0.564، 0.444) على التوالي، وفي مستوى دلالة (0.574، 0.658) على التوالي، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية جزئياً في (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة) في ملائمة المعلومات المحاسبية. وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية (الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، سهولة الاستخدام) في ملائمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على موثوقية (مصداقية) المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر استخدام الحاسوب على موثوقية المعلومات المحاسبية

استخدام الحاسوب	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
نوعية الحواسيب المستخدمة	0.269	0.060	0.392	*4.465	0.000
ملائمة البرمجيات المستخدمة	0.190	0.061	0.292	*3.106	0.003
الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب	0.106	0.070	0.141	**1.498	0.138
سهولة الاستخدام	0.069	0.061	0.095	**1.122	0.265

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

** غير دالة.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (7)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيم (t) المحوسبة والبالغة (4.465، 3.106) على التوالي، وفي مستوى دلالة (0.000، 0.000) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة (α=0.01).

وأشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، سهولة الاستخدام) ليس لها أثر في موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث كانت قيمة المحسوبة (1.498، 1.122) على التوالي، وفي مستوى دلالة (0.138، 0.265) على التوالي، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية جزئياً في (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة) في موثوقية المعلومات المحاسبية. وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية (الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، سهولة الاستخدام) في موثوقية المعلومات المحاسبية.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على ثبات المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (8)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر استخدام الحاسوب على ثبات المعلومات المحاسبية

استخدام الحاسوب	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
نوعية الحواسيب المستخدمة	0.253	0.054	0.379	*4.666	0.000
ملائمة البرمجيات المستخدمة	0.184	0.055	0.290	*3.343	0.001
الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب	0.168	0.063	0.231	**2.659	0.009
سهولة الاستخدام	0.107	0.055	0.152	**1.946	0.055

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

** غير دالة.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (8)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة، الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في ثبات المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيم (t) المحوسبة والبالغة (4.666، 3.343، 2.659) على التوالي، وفي مستوى دلالة (0.000، 0.001، 0.009) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$).

وأشارت النتائج أن المتغير الفرعي والمتعلق (سهولة الاستخدام) ليس لها أثر في ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث كانت قيمة المحسوبة (1.946)، وفي مستوى دلالة (0.055)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية جزئياً في (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة، الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب) في ثبات المعلومات المحاسبية. وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية (سهولة الاستخدام) في ثبات المعلومات المحاسبية.

الفرضية السادسة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية لاستخدام الحاسوب على ثابلية مقارنة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر استخدام الحاسوب على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية

استخدام الحاسوب	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
نوعية الحواسيب المستخدمة	0.255	0.057	0.378	*4.357	0.000
ملائمة البرمجيات المستخدمة	0.186	0.059	0.291	*3.137	0.002
الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب	0.141	0.068	0.191	**2.057	0.043
سهولة الاستخدام	0.045	0.060	0.063	**0.750	0.455

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

** غير دالة.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (9)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة، الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في ثبات المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيم (t) المحوسبة والبالغة (4.357، 3.137، 2.057) على التوالي، وفي مستوى دلالة (0.000، 0.002، 0.043) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$).

وأشارت النتائج أن المتغير الفرعي والمتعلق (سهولة الاستخدام) ليس لها أثر في قابلية ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث كانت قيمة المحسوبة (0.750)، وفي مستوى دلالة (0.455)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).

ومما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية جزئياً في (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة، الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب) في قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية. وقبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر هام بدلالة إحصائية (سهولة الاستخدام) في قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية.

1- النتائج:

1. أشارت النتائج أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على أبعاد استخدام الحاسوب (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة، الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، سهولة الاستخدام) كانت متوسطة، وأن المتوسط الكلي لأبعاد استخدام الحاسوب بلغ (3.33).
2. دلت النتائج أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على أبعاد خصائص المعلومات (ملائمة المعلومات المحاسبية، موثوقية المعلومات المحاسبية، ثبات المعلومات المحاسبية، قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية) كانت مرتفعة، وأن المتوسط الكلي لأبعاد خصائص المعلومات بلغ (3.93).
3. دلت النتائج أن (76.9%) من أفراد عينة البحث يرون أن الغرض من الاستثمار هو التداول بها في المدى القصير مستفيداً من فروقات الأسعار.
4. أشارت النتائج أن جميع العلاقات الارتباطية دالة إحصائياً، وعند مستويات إيجابية بين المتغيرات المستقلة لاستخدام الحاسوب، وخصائص المعلومات المحاسبية كمتغير تابع، سواء على المستوى الكلي أو على مستوى البعد الواحد، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين استخدام الحاسوب، وخصائص المعلومات المحاسبية ككل (0.643) وهي قيمة إيجابية تؤكد الدور الفاعل لاستخدام الحاسوب، في علاقتها مع خصائص المعلومات المحاسبية.
5. أشارت النتائج أن هنالك أثر لأبعاد استخدام الحاسوب في تفسير الأبعاد التابعة لخصائص المعلومات المحاسبية، وأن أبعاد استخدام الحاسوب تفسر (45.1%) من التباين في المتغير التابع الكلي (خصائص المعلومات المحاسبية)، وتفسر (23.4%) من التباين في بعد (ملائمة المعلومات المحاسبية)، وتفسر (40.4%) من التباين في بعد (موثوقية المعلومات المحاسبية)، وفسرت أبعاد استخدام الحاسوب (49%) من التباين في بعد (ثبات المعلومات المحاسبية)، وفسرت أبعاد استخدام الحاسوب (41،8%) من التباين في بعد (قابلية مقرنة المعلومات المحاسبية).
6. أشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في خصائص المعلومات المحاسبية. وأن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، سهولة الاستخدام) ليس لها أثر في خصائص المعلومات المحاسبية.

7. أشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في ملائمة المعلومات المحاسبية، وأشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، سهولة الاستخدام) ليس لها أثر في ملائمة المعلومات المحاسبية.
8. أشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، وملائمة البرمجيات المستخدمة) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في موثوقية المعلومات المحاسبية، وأن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب، وسهولة الاستخدام) ليس لها أثر في موثوقية المعلومات المحاسبية.
9. أشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة، الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في ثبات المعلومات المحاسبية، وأن المتغير الفرعي والمتعلق (سهولة الاستخدام) ليس لها أثر في ثبات المعلومات المحاسبية.
10. أشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (نوعية الحواسيب المستخدمة، ملائمة البرمجيات المستخدمة، الدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب) هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثيراً في قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية، وأشارت النتائج أن المتغير الفرعي والمتعلق (سهولة الاستخدام) ليس لها أثر في قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية.

2- التوصيات:

1. ضرورة مواكبة التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة، فإن الأمر يتطلب ضرورة مواصلة تطوير مهارات المستثمرين في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية وذلك من خلال دورات التعليم المستمر ودورات الكفاءة المهنية، في سبيل الإطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال منها.
2. ضرورة تطبيق النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية التي تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية تشمل كلاً من: نظام معلومات للمحاسبة، قاعدة بيانات مركزية، استخدام التقنيات الحديثة، ومجموعة من الأفراد المؤهلين من الناحيتين العلمية والعملية.

3. أهمية الحاجة إلى النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية من خلال إيجاد علاقات التنسيق والتبادل والترابط بين كل من نظام المعلومات المحاسبية (بكافة نظمه الفرعية) واستخدام الحاسوب، وبما يمكن أن يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف منها: خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، تقليل الوقت والجهد اللازمين في الحصول على المعلومات من قبل المستفيدين.
4. ولما كانت هذه الدراسة لم تغطي جميع الأبعاد إذ أبقت المجال مفتوحاً لدراسات أخرى مستقبلية تناول أبعاداً جديدة ذات علاقة بمتغيرات الدراسة مثل (إدارة المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات، ...).

قـائـمـة المـراجع :

1. الراشد، وائل إبراهيم، "**أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية**"، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت، جامعة الكويت، المجلة العربية لمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، مايو، 1999، ص28.
2. الكعبي، عبدالله محمد سالم، "**مدى دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة اليرموك 2004.
3. القشي، ظاهر شاهر يوسف، "**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003.
4. القطناني، خالد محمود حسن "**أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة الأردن، جامعة آل البيت، 2002.
5. بامزاحم، فائز محمد شيخ، "**أثر الإفصاح المحاسبي البيئي على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة آل البيت، 2003.
6. عبدالرزاق، حارث حسن، "**مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة: دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن، الجامعة الأردنية، 1993م.
7. المعايطة، سليمان خالد، "**دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في التخطيط واتخاذ اقرارات**"، دراسة ميدانية تحليلية لواقع الجامعات الأردنية الحكومية، الفترة من 1995 – 1999، رسالة دكتوراه غير منشورة، السودان، جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2002.
8. مريم عبدالله، 2005، "**الشامل في الحاسوب**"، الطبعة الأولى، وزارة التربية والتعليم، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص5-11.
9. النجار، إياد عبدالفتاح، 2001، **الجامع في الكمبيوتر**، الطبعة الأولى، اربد، الأردن، شركة النجار للكمبيوتر والالكترونيات، ص10-22.

10. د.قاسم، عبدالرزاق محمد، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص20.
11. د. جربوع، يوسف محمود، 2004، **نظرية المحاسبة**، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، ص71.
12. كيسر، دزنالد وجيري ويجاجنت، تعريف، د. أحمد حامد، **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة العربية الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003 – 2005، ص69.
13. جمعية المجمع العربي لمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية**، شركة أبو غزالة لترجمة، عمان الأردن، 2001، ص61.
14. الفداع، فداع، **المحاسبة المتوسطة، نظرية وتطبيق**، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص25.
15. د. جمعة، أحمد حلمي، د. عصام فهد العربيد، د. زياد أحمد الزعبي، **نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص19.
16. الدكتور الصباغ، عماد، **مفاهيم حديثة في أنظمة المعلومات الحاسوبية**، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مكتبة دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص10 – 11.
17. الدكتور السالمي، علاء عبدالرزاق، والدكتور رياض حامد الدباغ، **تقنيات المعلومات الإدارية**، دار وائل لنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص23.
18. نمر، محمد، **تطبيقات الحاسوب في المحاسبة**، مجموعة المجرة الدولية، 2001، ص12 – 13.
19. لحفناوي، محمد يوسف، **الحاسوب**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص10 – 11.
20. د. مشهور، أحمد شاهر، **أنظمة المعلومات المحاسبية**، النشر عمان، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص45 – 48.
21. أبو خضرة، حسام عبدالله، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العبدلي، عمارة جوهرة القدس، 2003، ص168.

22. بالدوك، روبرت، ترجمة أحمد الجمل، ماذا يخبئ المستقبل؟، مكتبة العبيكان، ص115 – 116.
23. الدكتور، العيساوي، كاظم جاسم، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: تحليل نظري وتطبيقي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
24. الدكتور، العمار، روضان وليد، **أساسيات في الإدارة المالية، مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 1997، ص117.
25. الدكتور، حنفي، عبدالغفار، الإدارة المالية: **مدخل اتخاذ القرارات**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002، ص365.
26. www.sdc.com.jo/arabic/images/stories/pdf/investors - guide - arabic.pdf
27. www.dsc.gov . go/jsc – Arabic/pdf/inst – ma.pdf
28. بورصة عمان، **النشرة الإحصائية الشهرية**، دائرة الأبحاث والعلاقات الدولية، العدد 162، تموز، 2006.
29. بورصة عمان، **أخبار البورصة**، نشرة إخبارية إعلامية شهرية تصدر عن بورصة عمان، العدد 82، أيلول 2006، ص1.

(*) www.sdc.com.jo ورئيس قسم الدائرة الإدارية والمالية في هيئة الأوراق المالية – طارق الحجازي.